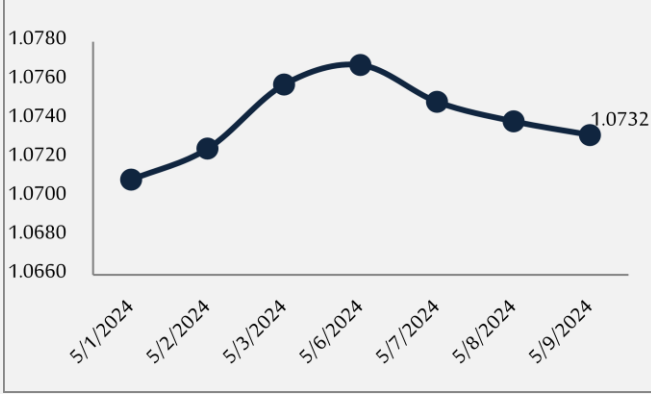


تقرير الأسواق اليومي

2024/05/09

الشكل 1 سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو



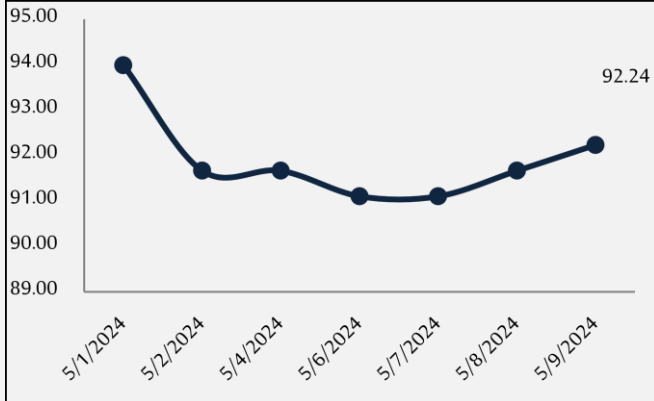
❖ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو:

شهد الدولار الأمريكي تحسناً أمام اليورو في بداية تداولاته اليوم بنسبة 0.07% ليسجل 1.0732 دولار أمريكي مقارنة مع بداية تداولاته باليوم السابق 1.0739 دولار أمريكي لليورو الواحد، (الشكل رقم 1).

❖ سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي:

شهد الروبل الروسي تراجعاً أمام الدولار الأمريكي في بداية تداولاته اليوم بنسبة 0.62% ليسجل 92.24 روبل روسي مقارنة مع بداية تداولاته باليوم السابق 91.67 روبل روسي للدولار الأمريكي الواحد، (الشكل رقم 2).

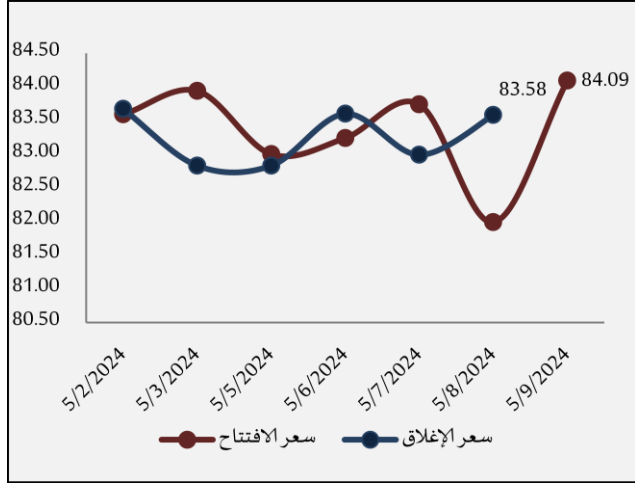
الشكل 2 سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي



❖ سعر أونصة الذهب:

ارتفع سعر أونصة الذهب في بداية تداولاته اليوم بنسبة 0.09% ليسجل 2,308 دولار أمريكي مقارنة مع بداية تداولاتها باليوم السابق 2,306 دولار أمريكي للأونصة.

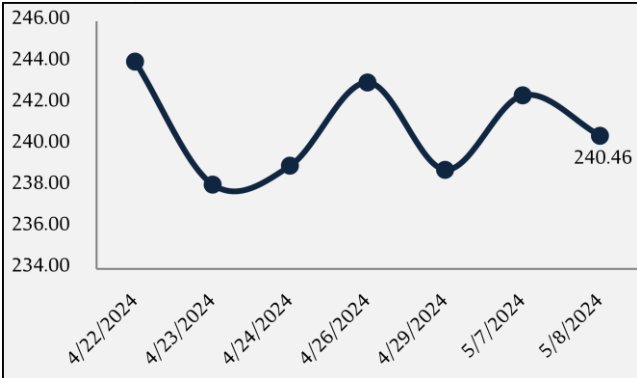
الشكل 3 تطور سعر برميل النفط الخام (برنت)



أسعار الطاقة:

- **النفط:** ارتفع سعر برميل النفط (برنت) في بداية تداولاته بنسبة 0.61% ليبلغ 84.09 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق 83.58 دولار أمريكي للبرميل، (الشكل رقم 3).
- **الغاز الطبيعي:** انخفض سعر المتر المكعب من الغاز (نيميكس) في بداية تداولاته بنسبة 1.35% ليبلغ 61.89 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق 62.74 دولار أمريكي للمتر المكعب.

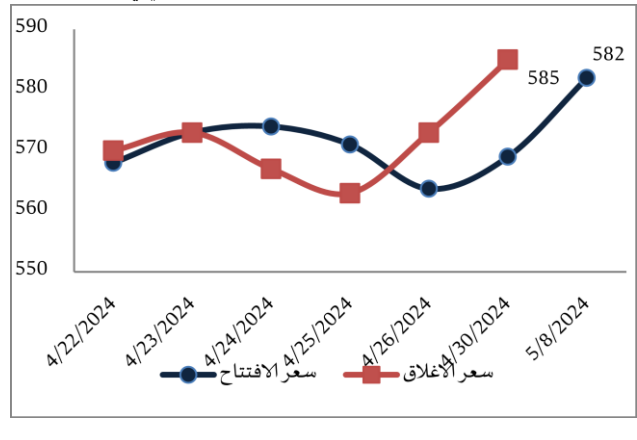
الشكل 4 تطور سعر طن القمح بالدولار الأمريكي



أسعار الأغذية:

- **القمح:** انخفض سعر طن القمح في بداية تداولاته بنسبة 0.81% ليسجل 240.46 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق 242.41 دولار أمريكي للطن، (الشكل رقم 4).
- **السكر:** انخفض سعر طن السكر في بداية تداولاته بنسبة 0.51% ليسجل 582 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق 585 دولار أمريكي للطن، (الشكل رقم 5).

الشكل 5 تطور سعر طن السكر بالدولار الأمريكي



- **الرز:** ارتفع سعر طن الرز في بداية تداولاته بنسبة 0.27% ليسجل 367.80 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق 367.80 دولار أمريكي للطن.

❖ ارتفاع الديون بين الدوافع والعواقب والآثار:

تشهد مستويات الدين العام ارتفاعاً بعد الانخفاض قصير الأجل في الفترة 2021-2022 مدفوعاً بشكل رئيسي بالتضخم غير المتوقع، ويعكس الاتجاه التصاعدي المتوقع تباطؤ النمو وارتفاع أعباء خدمة الدين والعجز المالي، إضافة إلى ذلك أظهرت الصدمات الماضية مثل الأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-19 أن الديون من الممكن أن ترتفع بسرعة وعلى نطاق واسع، ومن المرجح أن تؤدي التحديات الاقتصادية المتعلقة بالتكيف مع المناخ والتحول الأخضر والتغيرات الديموغرافية إلى ضغوط إنفاق واسعة النطاق أيضاً، مع احتمال بقاء الديون مرتفعة في معظم البلدان، ومن المهم فهم نقاط الضعف والمخاطر المصاحبة المرتبطة بارتفاع الديون.

وتهدف ورقة أعدت لصالح صندوق النقد الدولي إلى وضع مشهد الديون الحالي في سياق تاريخي، والتحقيق في دوافع ارتفاعات الديون والدرجة التي يمكن أن تؤدي لحدوث أزمة، فضلاً عن دراسة مسارات الديون في مرحلة ما بعد الارتفاع والظروف التي يتبع فيها الدين مساراً غير تنازلي، وبالتالي تقوم الورقة بالإجابة من خلال تحليلها عن التساؤلات الآتية 1- كيف تؤثر زيادة الديون على احتمالية حدوث أزمة مالية، 2- إلى أي درجة تؤثر زيادة الديون على احتمالية حدوث هذه الأزمة مع بقاء الديون مرتفعة، ما يجعل الاقتصاد في وضع ضعيف لفترة طويلة الأمد.

وغطى التحليل 183 بلداً خلال الفترة 1970-2021 وظهر من خلاله أن سياسة المالية العامة مسؤولة بشكل كبير عن الزيادة المضطربة والكبيرة في الديون، ويفسر ما يقارب 30 إلى 55 في المائة من التباين في توقعات الديون ضمن مكونات السياسة المالية، وبالتالي وجدت الورقة أن السياسة المالية وتعديلات تدفق المخزونات تلعب أدواراً مهمة في ديناميكيات الدين، حيث تفسر تأثيرات التقييم الناشئة عن انخفاض قيمة العملة أكثر من نصف تعديلات تدفق المخزون في البلدان منخفضة الدخل، وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع الديون سيؤدي إلى أزمة مالية مع احتمال يتراوح بين 11 و20 في المائة. كما أن التوسعات المالية المدفوعة بالإنفاق خلال زيادات الديون تميل للتسبب باحتمالية كبيرة بعدم تراجع مسار الديون، وعن طريق توثيق محركات الدين فإن السماح بمرونة سعر الصرف مدعوماً بسياسة مالية ونقدية حكيمة من شأنه المساعدة في تجنب تراكم أي اختلالات خارجية كبيرة.

في سورية؛ إن مسار الديون في سورية في ظل الأوضاع الراهنة يدفع السياسة المالية إلى اتباع ديناميكيات حديثة غير مسبوقة تساعد في زيادة الإيراد المالي دون أي تعطيل للنشاط الاقتصادي وتقليل تكلفة الديون المترتبة عليها، وتحقيق ذلك يحتم تضافر كافة الجهود الاقتصادية ودعم القطاعات الحيوية وتفعيل نقاط الإنتاج بدءاً بالمشروعات الصغيرة ووصولاً إلى مشروعات على مستوى الاقتصاد الكلي، مما يخفف من احتمالية حدوث أي أزمة مالية محلية، إضافة إلى ضرورة وجود إجراءات وسياسات احترازية لمنع انتقال أي أزمة مالية عالمية محتملة إلى الاقتصاد السوري المحلي عن طريق القنوات الممكنة، وكذلك توجيه جزء من الإنفاق (إضافة إلى قطاعات الصحة والتعليم ودعم الفئات الهشة) نحو الاستثمار بشتى أشكاله بما فيه الزراعي الذي يعد أبرز القطاعات المساهمة في تحقق الاكتفاء الذاتي، وتدعيم عملية تدفق القطع الأجنبي من خلال قناة التصدير وخفض تكلفة الاستيراد، ومن ثم بالمجمل تقليل تراكم الديون الداخلية والخارجية وما يتبعها من آثار اقتصادية ناجمة عنها.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية والدول المجاورة¹:

الميزان التجاري	سعر الفائدة	معدل البطالة	التضخم		الناتج المحلي الإجمالي		البلد	
			الربع الرابع	الربع الرابع	سنوي	شهري		سنوي
الوحدة	الربع الرابع	الربع الرابع	الربع الرابع	سنوي	شهري	سنوي	ربعي	
مليار دولار أمريكي	-62.2	5.5%	%3.7	%3.1	%0.4	%3.10	%3.8	الولايات المتحدة الأمريكية
مليار يورو	20.3	%4.5	%6.40	%2.80	%0.8	%0.1	%0	منطقة اليورو
مليار جنيه استرليني	-2.603	%5.25	%3.8	%4	%0.6	%-0.3	%-0.3	المملكة المتحدة
مليار دولار أمريكي	10.219	%16	%3	%7.4	%0.4	%5.5	—	روسيا
مليار دولار أمريكي	75.34	%3.45	%5.2	%-0.8	%-1	%5.2	%1	الصين
مليار ين ياباني	-1758.3	%-0.1	%2.4	%2.2	%0	%1	%-0.1	اليابان
مليار دولار أمريكي	-6.23	%45	%8.8	%64.86	%3.16	%5.9	%0.3	تركيا
مليار دولار أمريكي	-17.5	%6.5	%6.78	%5.1	—	%7.6	%1.7	الهند
مليار دولار استرالي	10.95	%4.35	%4.1	%4.1	%0.6	%2.1	%0.2	أستراليا
مليار دولار أمريكي	-3.032	%21.25	%6.9	%29.8	%1	%2.17	—	مصر
مليار دولار أمريكي	-0.588	%-7.5	%22.3	%1.95	—	%2.7	—	الأردن
مليار دولار أمريكي	0.397	%7.75	%11.7	%177	—	0	—	لبنان

¹بيانات المؤشرات حسب آخر البيانات المتوفرة للربع الرابع من عام 2023.